

دليل الرعب إلى السجون السورية



لا يزيد المرء دليلاً على إجرام الديكتاتوريات العربية ووحشيتها أكثر من مطالعة أخبار سجونها ومعتقليها التي تحولت إلى "مسالخ" بشرية، تفوح منها رائحة الكراهية والموت والانتقام. وهو أمر ليس جديداً على أنظمة قائمة، ومستمرة فقط، بفضل آلة القمع والقتل الذي تمارسه بحق معارضيها. وعلى الرغم من الحقائق المفزعة التي أوردها تقرير حديث أصدرته منظمة العفو الدولية عن ضحايا سجن واحد فقط في سوريا، هو سجن صيدنaya العسكري الذي يبعد عن العاصمة دمشق 30 كيلو متراً شمالاً، إلا أنها ليست مستغربةً على نظام قصف المدنيين في مدينة حماة بالمدفعية في فبراير/ شباط 1982 أكثر من ثلاثة أسابيع. فحسب تقرير المنظمة، فإن ما يقرب من 13 ألف شخص تم قتلهم شنقاً منذ انطلاق الثورة السورية قبل ست سنوات، حتى نهاية 2015. وهو أمر ليس غريباً على نظام قتل حتى الآن ما يقرب من نصف مليون شخص، وهجر الملايين خارج ديارهم وقراهم.

حوالى نصف قرن من القتل والتعذيب مارسهما النظام الأسد، سواء تحت حكم حافظ الأسد منذ بداية السبعينيات، أو تحت حكم الإبن بشار الذي استكمل مسلسل الجرائم الكثيف طوال العقود الماضيين، وهي جرائم يرقى جميعها إلى إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. وهي تتتفوق بمراتل على مذابح ومجازر أنظمة ديكتاتورية أخرى، في المنطقة وخارجها، ليس فقط من حيث عدد الضحايا، وإنما أيضاً من حيث طرائق القتل والتعذيب وأساليبيهما. فحسب تقرير "العفو الدولية"، فإن معظم حالات القتل التي جرت في صيدنaya كانت من خلال الشنق وتكسير عظام الرقبة للمعتقلين، حيث يشير التقرير، حسب تغطية "العربي الجديد"، إلى أنه كان يتم اقتياد السجناء من زنزانتهم، وإخضاعهم لمحاكمات عشوائية، وتعذيبهم ثم "شنقهم في منتصف الليل وفي سرية تامة"، وإلقاء جثثهم في أماكن لا يعرفها أحد. ويورد التقرير الذي استند إلى شهادات

عشرات الأشخاص، سواء معتقلين أو مسؤولين سابقين عن السجن، بالإضافة إلى قضاة ومحامين، حفائق مفرزة حول كيفية معاملة المعتقلين داخل السجن. وفي واحدة من أكثر الشهادات إيلاماً ما أشار إليه قاض سابق، شهد هذه الإعدامات، بأنه كان يتم إبقاء الذين تم إعدامهم معلقين حوالي 10 إلى 15 دقيقة، وأن "صغر السن من بينهم كان وزنهم أخف من أن يقتلهم (الشنق)، فكان مساعدو الضباط يشدوونهم إلى الأسفل، ويحطمون أعناقهم".

كنا نتندر على الفرق بين سوريا ومصر أيام حسني مبارك بأنه مهما بلغ قمع نظام الأخير، إلا أنه يظل أكثر ديمقراطية و"لبيرالية" من نظام حافظ الأسد. والآن، يمكن التندر بأن المعتقلات والسجون المصرية التي تحوي بداخلها ما يقرب من 40 ألف معتقل سياسي تعتبر "نهرة" بالنسبة لمعتقلات بشار الأسد وسجونه. ولو أن كلا النظامين واحد، مع اختلاف في الدرجة، وليس في الأصل.

لا يمكن للأنظمة الديكتاتورية العيش بدون القمع والقتل، وهذا أصل وجودها وبقائها ابتداء، بيد أن ما يفعله نظام الأسد يتجاوز ذلك، ويصل إلى درجة جرائم كاملة ضد الإنسانية، لا تختلف عما حدث في بلدان إفريقية، مثل كينيا وكوت ديفوار وإفريقيا الوسطى، أو ما حدث في البوسنة والهرسك في أثناء الحرب الأهلية بداية التسعينات، وما حدث في مناطق أخرى من العالم. ولو أنه تمت محاسبة حافظ الأسد عن جريمته البشعة في حماة قبل 35 عاماً، لما وصلنا إلى ما يفعله ابنه الآن، والذي يحاول الروس إبقاء عليه في السلطة، حتى يرتكب مزيداً من الجرائم والإبادة بحق من تبقى من السوريين داخل سجونه ومعتقلاته.

المصدر: العربي الجديد

المصادر: